

شبكة أعمال الصناديق العربية

١٨,٤ مليار دولار إجمالي عمليات التمويل المشترك بين الصندوق العربي والمؤسسات العربية الوطنية والدولية



بقلم: د. سلطان ابو علي
وزير الاقتصاد المصري الأسبق

المختلفة. وتنظم اجتماعات تنسيق فيما بينها، وكذلك اجتماعات مع غيرها من المؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في حقل التمويل الإنمائي.

وتتكون مجموعة التنسيق العربية من: البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. واهم الأغراض التي تخدمها شبكة هذه الأعمال هي:

أولاً: تجميع المعلومات وتبادلها:

من المسلم به أن المعلومات تعتبر بطريقة متزايدة أحد عناصر الإنتاج الهامة. ويتوقف على مدى توافرها ودقتها قدر كبير من النجاح الذي تحققه القرارات التي تستند إليها. ويصدر عن المجموعة عدة تقارير ومن بينها التقرير الاقتصادي العربي الموحد والذي ظهر العدد الأول منه في أغسطس ١٩٨٠ والأخير في سبتمبر ٢٠٠٢. ويشتمل هذا التقرير بالإضافة إلى تحليل التطورات

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية معقدة الجوانب متعددة الأبعاد ومتشعبة العلاقات. ولذلك فإنها تحتاج إلى تضافر جهود العاملين في هذا الميدان سواء من المؤسسات المحلية أو الإقليمية أو الدولية. وتتزايد كفاءة هذه الجهود بالتنسيق بين شبكات الأعمال، وتبادل الخبرات داخل كل شبكة وفيما بين الشبكات وبعضها البعض، ويؤدي ذلك إلى جعل المحصلة النهائية لأعمال الشبكة المتكاملة أكبر من مجموع الجهود الفردية. أي أن ثمرة الجهد المنسق تكون أكبر من مجموع الثمار التي تترتب على الأعمال فيما لو تمت في كل صندوق على إنفراد. وينبع ذلك من تحويل الآثار الخارجية للمشروعات إلى وفورات داخلية وإلى تشابك الأعمال ومن ثم توليد وفورات الحجم الكبير.

ولقد تحققت إدارات صناديق التمويل العربية من ذلك منذ فترة ليس بالقصيرة. ولذلك عمدت الى تنسيق أعمالها بحيث تكون شبكة أعمال تمكنها من القيام بدورها الإنمائي بكفاءة أكبر، وتخدم احتياجات الدولة النامية بفعالية أعلى. ولم يقتصر هذا التنسيق المشترك عليها فحسب بل امتد إلى مؤسسات التمويل الإنمائي

شبكة أعمال الصناديق العربية تسعى لتجميع المعلومات وتبادلها وتطوير الفكر الإنمائي



أحد المشروعات المنفذة بنظام التمويل المشترك



جانب من مشروع للري في بوركينا فاسو

ثانياً: تطوير الفكر الإنمائي:

تشارك بعض الصناديق العربية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تنظيم ندوة سنوياً تقريباً كي تستعرض فيها التطورات التي تطرأ على فكر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وممارساتها وتطبيقاتها المختلفة. ويشارك في هذه الندوات صفوة من رجال الأعمال والاجتماع العرب والأجانب لتبادل الخبرات واستعراض التجارب. والفائدة من مثل هذه الندوات مزدوجة. إذ تطلع المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية على التجارب العالمية وتزيد من استفادتها منها خاصة في عالم منفتح على بعضه ويعيش في حقبة العولمة. ومن الناحية الأخرى، فإن الأفكار التي تطرح في هذه الندوات تفتح المجال أمام العاملين في ميدان التنمية للتعرف على مشكلات التطبيق وما يلزم من اتجاهات جديدة لتلافي هذه العقبات واستكمال النقص. وعلى سبيل المثال عقدت الندوة الثالثة عشر بالكويت في سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وقد تناولت هذه الندوة موضوعاً هاماً هو الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتمويل القطاع

الاقتصادية الدولية على عرض للتطورات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية على كل من المستوى الماكرو اقتصادي والمستوى القطاعي. كما يعطى التقرير بياناً تفصيلياً عن العون الإنمائي العربي. ويذيل بملاحق إحصائية شاملة عن البلدان العربية. ومن الجهود التنسيقية المفيدة في مجال تبادل المعلومات مما تعده المؤسسات المختلفة من تقارير عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، مما يوفر ازدواجية الجهود التي تبذل في إعدادها. كما تسفر اجتماعات التنسيق عن نتائج طيبة في مجال تمويل المشروعات الاستثمارية. ومن ذلك استكمال التمويل اللازم للمشروعات في حالة نقص موارد التمويل. وكذلك التعرف على أفكار مشروعات جديدة تفيد في زيادة النفع من مشروعات أخرى، وتبادل المعلومات عن المقاولين الذين يقومون بتنفيذ المشروعات بحيث تجنب الدولة صاحبة المشروعات النزاعات والمشكلات التي تنشأ نتيجة لعدم التزام المقاولين بتعاقداتهم أو عدم كفاءتهم في ذلك. وما من شك أن هذا النشاط يحقق مكاسب كبيرة للدول النامية.



أحد المشروعات الزراعية في تونس



استصلاح الأراضي أحد الأهداف في خطط التنمية

يتم تمويل جميع أجزاء المشروع. أما في ظل التمويل بالاشتراك فإن كل التكالييف الاستثمارية للمشروع توزع على كل مؤسسة إنمائية بنسبة إسهامها في التكاليف الكلية. وعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي عمليات التمويل المشترك بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات التمويل العربية الوطنية والإقليمية الدولية خلال الفترة ١٩٧٤ -



جانب من مشروع طريق في غينيا أحد المشروعات المنفذة بنظام التمويل المشترك

٢٠٠١ نحو ١٨,٤ مليار دولار أمريكي، بلغت حصة صناديق التنمية العربية منها نحو ٥٤,٣٪ وحصة مؤسسات التمويل الدولية الأخرى وهي البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الأفريقي للتنمية ١٦,٢٪ أما حصة الحكومات الأجنبية ومؤسساتها التمويلية الأخرى فكانت نحو ٢١,٧٪ وما قيل عن الصندوق العربي ينطبق على الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أو البنك الإسلامي للتنمية وغيرها.

الخاص مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية. وبحث هذه الندوة في دوراتها السابقة موضوعات رئيسية مختلفة من بينها: سياسات التجارة الخارجية والبنية للبلاد العربية، وجولة أوروغواي والدول العربية، وغيرها.

ثالثاً: التمويل المشترك للمشروعات:

في حالات عدة تزيد تكاليف المشروعات الاستثمارية عن قدرة مؤسسات التمويل الإنمائي كل بإنفراد عن الآخرين. ولذلك تعتمد إلى تكتيل جهودها، وتمويل المشروعات الكبرى مجتمعة. وهذا التمويل المشترك إما أن يكون بالتوازي أو بالاشتراك. فإذا كان بالتوازي فإن كل مؤسسة تختار تمويل جزء من المشروع يتفق مع سياساتها والإجراءات التي تسير عليها وبحيث



أحد الطرق في طريقها للتفيد



أحد مشروعات السدود بنظام التمويل المشترك

أكبر قدر ممكن من المشروعات وبتكاليف أقل. وكذلك تتم مثل هذه الجهود في إطار المؤسسات التي تعمل على النطاق العربي فقط.

كما تتبادل الصناديق العربية المعلومات في إطار البناء المؤسسي سواء ما يتعلق بها أو الدول المستفيدة من نشاطها. ويتم حصر الخبرات والبرامج التي تعمل على رفع كفاءة هذه المؤسسات وكذلك رفع كفاءة المستفيدين عن طريق زيادة خبراتهم وسبل تفاعلهم مع الصناديق العربية وغيرها من مؤسسات التمويل الإنمائي. وهكذا نرى أن عمل الصناديق العربية في شبكة أعمال متصلة الحلقات وعن طريق اجتماعات التنسيق والتعاون المشترك استطاعت أن تؤدي دوراً أكبر في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية عما كان يمكن أن تقوم به فيما لو عملت كجزر منفصلة عن بعضها البعض.

الصناديق العربية

تنظم ندوة سنوياً مع

صندوق النقد والبنك

الدوليين لاستعراض

تطورات الفكر

الاقتصادي

رابعاً: البناء المؤسسي وتدعيم القدرات:

إن أحد الأهداف التي تحققت شبكة أعمال الصناديق العربية هي تدعيم قدراتها وتقوية البناء المؤسسي فيها. فإذا نظرنا إلى المؤسسات العربية التي تمول مشروعات في جميع الدول النامية (مثل الصندوق الكويتي وصندوق أبو ظبي) فلا شك أن قدرات هذه الصناديق البشرية والمالية لا تستطيع وحدها أن تقوم بتمويل قدر المشروعات التي تود الإسهام فيها. وحيث إن تنفيذ هذه المشروعات يمر في مراحل عدة، من تقييم دراسات الجدوى، إلى تدبير حزمة التمويل اللازمة، والإعلان عن مناقصات تنفيذ المشروع، وتحليل العروض ثم التعاقد على التنفيذ والتوريد ومتابعة التنفيذ، فإنه يتطلب مجهوداً بشرياً كبيراً لا يتوافر لكل الصناديق إذا قام كل منها بمتابعة هذه الأعمال على إنفراد. ولذلك فإن من بين أعمال التنسيق أن يوكل أحد الصناديق هذه الأعمال إلى مؤسسة أخرى نيابة عنه. وبذلك تزداد قدرات كل منها على تمويل

الصندوق الكويتي ومسيرة تعاون مع ١٠٠ دولة

في كتيب خاص.. قريباً

مع توقيع اتفاقية قرض بين كوبا والصندوق الكويتي لتأهيل نظام مياه الشرب في مدينة سانتياغو بقيمة ١٠,٧ ملايين دولار أمريكي يكون الصندوق قد تعامل مع ١٠٠ دولة حتى الآن، وبهذه المناسبة سوف يصدر الصندوق كتيباً خاصاً عن القروض والمنح التي قدمها خلال مسيرته البالغة ٤٣ عاماً منذ نشأته حتى الآن.